

شكاوى متصاعدة من سجون النساء في مصر حول الدمج القسري وسوء المعاملة



الاثنين 1 يونيو 2026 09:00 م

كشفت منظمات حقوقية ومنصات إعلامية عن تداول شكاوى منسوبة لذوي محتجزات داخل سجون نسائية في مصر تتعلق بظروف الاحتجاز ودمج محتجزات على خلفيات مختلفة داخل أماكن واحدة وما ترتب على ذلك من انتهاكات يومية ومشاحنات وضغوط نفسية أدت إلى تدهور أوضاع عدد منهن

وربطت جهات متابعة هذه الوقائع بسياق سياسي وإنساني يتسم بتقييد الرقابة المستقلة على أماكن الاحتجاز ما يحد من توثيق الانتهاكات بشكل رسمي ويجعل الشكاوى المتداولة المصدر الوحيد المتاح وهو ما يفاقم الأزمة ويترك المحتجزات دون آليات حماية فعالة أو مساءلة واضحة

دمج المحتجزات على خلفيات مختلفة يفاقم الانتهاكات اليومية

في البداية، أشارت الشكاوى المتداولة إلى أن إدارات بعض السجون قامت بدمج محتجزات على ذمة قضايا سياسية مع نزيلات في قضايا جنائية داخل نفس أماكن الاحتجاز ما خلق بيئة غير متجانسة انعكست في انتهاكات متكررة ومشاحنات يومية بين النزيلات

ثم أوضحت روايات منسوبة لذوي محتجزات أن هذا الدمج أدى إلى توتر مستمر داخل العنابر حيث تختلف طبيعة القضايا والخلفيات الاجتماعية ما ينتج عنه صدامات سلوكية وضغوط نفسية على المحتجزات اللواتي لا يملكن وسيلة لتغيير أوضاعهن

كما أكد الباحث الحقوقي حسام بهجت أن غياب الفصل بين فئات المحتجزات يخالف قواعد تنظيم أماكن الاحتجاز ويؤدي إلى بيئة غير آمنة تزيد احتمالات العنف الداخلي وتضعف قدرة الإدارة على السيطرة المهنية على العنابر

وبالتالي، فإن استمرار هذا الدمج دون تقييم يرفع مستوى المخاطر اليومية ويجعل النزاعات الفردية تتسع لتصبح ظاهرة متكررة وهو ما يزيد من العبء النفسي على المحتجزات ويؤثر على استقرار الحياة داخل السجن

وعلى هذا الأساس، ترى مصادر حقوقية أن معالجة المشكلة تبدأ بإعادة تنظيم أماكن الاحتجاز وفق معايير واضحة تفصل بين الفئات المختلفة وتقلل من الاحتكاك الذي تسببه الإدارة الحالية

مزايم سوء المعاملة وتدهور الحالة النفسية داخل أماكن الاحتجاز

في المقابل، تضمنت الشكاوى المتداولة اتهامات بوقوع ممارسات وصفت بأنها مهينة داخل بعض السجون بما يشمل أساليب معاملة قاسية وضغوط نفسية متكررة انعكست على الحالة العامة للمحتجزات خلال فترات الاحتجاز

كما أفادت روايات بأن مشكلات توزيع الطعام والاحتياجات اليومية أدت إلى توتر إضافي داخل العنابر حيث تحدثت الشكاوى عن نقص في الكميات أو عدم انتظام في التوزيع وهو ما ساهم في تفاقم الأوضاع المعيشية

ومن جهة أخرى، أشار الخبير في علم الاجتماع السياسي سيف عبد الفتاح إلى أن تراكم الضغوط داخل بيئة مغلقة دون دعم نفسي كاف يؤدي إلى تدهور الحالة النفسية للمحتجزات وقد يدفع بعضهن إلى سلوكيات احتجاجية مثل الإضراب عن الطعام

كذلك، ذكرت الشكاوى أن بعض المحتجزات لجأن بالفعل إلى أشكال احتجاج نتيجة هذه الظروف وهو ما يعكس مستوى الاحتقان داخل أماكن الاحتجاز ويؤكد وجود أزمة تتجاوز الحالات الفردية

وبناء على ذلك، فإن هذه المزاعم تضع إدارة السجون أمام مسؤولية مباشرة لتوفير حد أدنى من المعايير الإنسانية داخل أماكن الاحتجاز لتجنب تصاعد الاحتجاجات الداخلية

انتقادات للتفتيش وتباين المعاملة وشبهات استغلال السلطة

في سياق متصل، تضمنت الشكاوى انتقادات لطبيعة التعامل خلال عمليات التفتيش داخل بعض أماكن الاحتجاز حيث تحدثت روايات عن ممارسات اعتُبرت غير منضبطة أو غير متسقة مع قواعد التفتيش المهنية

كما أشارت ادعاءات إلى وجود تباين في المعاملة بين النزيلات داخل نفس المكان ما يخلق شعورًا بعدم العدالة ويؤدي إلى توترات إضافية بين المحتجزات نتيجة اختلاف أساليب التعامل

ومن ناحية أخرى، أوضح الخبير القانوني نجاد البرعي أن غياب الرقابة المستقلة على إجراءات التفتيش يفتح المجال أمام ممارسات فردية قد تخرج عن الإطار القانوني دون وجود آليات واضحة للمحاسبة

كذلك، تضمنت بعض الروايات اتهامات تتعلق بسوء استخدام السلطة أو طلب مقابل لتسهيل إدخال بعض الأغراض وهي اتهامات خطيرة لم يتم التحقق منها رسميًا في ظل غياب تحقيقات معلنة أو بيانات رسمية

وبالتالي، فإن استمرار هذه المزاعم دون تحقيقات شفافة يعزز حالة الشك داخل المجتمع ويضعف الثقة في منظومة إدارة أماكن الاحتجاز

دعوات حقوقية لمراجعة أوضاع السجون وضمان الرقابة المستقلة

في المقابل، دعت منظمات حقوقية إلى مراجعة شاملة لأوضاع الاحتجاز داخل السجون النسائية بما يضمن الالتزام بالمعايير الدولية الخاصة بمعاملة السجناء وتوفير بيئة آمنة خالية من الانتهاكات

كما أكدت هذه الجهات أن توفير الرعاية الصحية والنفسية يمثل عنصرًا أساسيًا في إدارة أماكن الاحتجاز وأن غيابه يؤدي إلى تفاقم الأزمات الداخلية وزيادة معدلات التوتر بين المحتجزات

ومن جهة أخرى، شددت الدعوات على ضرورة إنشاء آليات رقابة مستقلة تتيح التحقيق في الشكاوى بشكل شفاف وتضمن عدم إفلات أي تجاوز من المحاسبة

كذلك، طالبت جهات حقوقية بضرورة الفصل بين النزيلات وفق طبيعة القضايا لتقليل الانتهاكات وتحسين ظروف المعيشة داخل أماكن الاحتجاز بما يتوافق مع المعايير القانونية

وبناء على ذلك، فإن الاستجابة لهذه المطالب تمثل اختبارًا حقيقيًا لقدرة الدولة على إدارة ملف السجون وفق قواعد واضحة تضمن الحقوق الأساسية للمحتجزات

في النهاية، تعكس الشكاوى المتداولة من سجون النساء في مصر أزمة ممتدة تتعلق بظروف الاحتجاز وأساليب الإدارة داخل هذه المؤسسات في ظل غياب رقابة مستقلة قادرة على التحقق من الوقائع بشكل مباشر

كما تؤكد هذه التطورات أن استمرار التعامل مع الأزمات عبر التجاهل أو غياب الشفافية سيؤدي إلى مزيد من التصعيد داخل أماكن الاحتجاز وهو ما يفرض ضرورة تحرك عاجل لمعالجة الأسباب وليس الاكتفاء بمواجهة النتائج